



العنف وعلاقات القوة: استراتيجيات الحماية من العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا

ورقة توصيات*

أيار/مايو ٢٠٢٣

منى خيتي

باحثة متخصصة بقضايا النساء و الصحة العامة

*ورقة التوصيات هذه هي الجزء الثاني من ورقة تحليلية كانت قد تعرضت بالتفصيل لأشكال العنف التي ما تزال تواجه النساء السوريات بعد اثني عشر عاماً من النزاع في مناطق شمال غرب سوريا، وتقدّم بالتالي جميع آليات وبنود الحماية التي يمكن اللجوء إليها بناءً على ما جاء في الورقة السابقة

فهرس المحتويات

٣	مقدمة : لماذا نركز على حماية النساء والفتيات في شمال غرب سوريا؟
٤	تعريف بالورقة ومنهجيتها ونطاقها
٤	النتائج: الفجوات والفرص في برامج وأنشطة الحماية
٥	أولاً: التحديات والفجوات في أنشطة الحماية والوقاية
٥	١. صعوبة الوصول إلى المعلومات
٦	٢. صعوبة الوصول إلى آليات الدعم والحماية
٧	٣. عدم كفاية برامج الدعم النفسي وغياب برامج الدمج المجتمعي
٨	٤. اختلاف و تباين الأولويات
٩	٥. برامج عن الناجيات وليس مع الناجيات
١٠	٦. ضعف آليات التنسيق بين المنظمات وعدم تكامل برامج الحماية
١٠	ثانياً: فرص يمكن البناء عليها
١١	١. مرونة وصلابة العاملات والناشطات
١١	٢. المساحات الآمنة
١٢	٣. ربط الحقوق بضرورة التغيير المجتمعي الشامل
١٢	٤. قراءات النساء السياقية لعلاقات القوى في المجتمع المدني، وإيجاد مساحات للتفاوض على القوة
١٣	٥. تطور نهج سياقي لأخلاقيات العمل في قطاع الحماية
١٣	٦. العمل الجماعي والتضامن والتنسيق
١٤	المناقشة والتوصيات
١٥	توصيات للمانحين
	توصيات للمنظمات النسائية والنسوية، ومنظمات المجتمع المدني السوري، المؤسسات الإغاثية، والأنظمة
١٥	الحوكمية البديلة

مقدمة : لماذا نركز على حماية النساء والفتيات في شمال غرب سوريا؟

يعاني ٣,٢ مليون شخص في شمال غرب سوريا من انعدام الأمن الغذائي، حسب تقديرات الأمم المتحدة، ٨٠٪ منهم من النساء والأطفال. كما أن ٧٩٪ من المقيمين-ات في المخيمات النظامية والعشوائية هن من النساء والأطفال. تواجه هؤلاء النساء مع أطفالهن تحديات متداخلة تعيق قدرتهن على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والصحة والمسكن الآمن الذي يضمن الخصوصية؛ كما يتعرضن لأنماط عنف مختلفة، منها المرئي والمخفي، والذي لا يقتصر على عنف العمليات الحربية، بل يضم صعوبة الوصول إلى جميع الخدمات، وتحمل الأعباء النفسية الهائلة، الناجمة عن فقدان المعيل والاضطرار إلى العمل خارج المنزل؛ كل ذلك في ظل الأعراف الاجتماعية التمييزية السائدة، وتصاعد الخطاب الديني التحريضي.

يرافق تزايد حالات العنف ضد النساء والفتيات في هذا السياق ضعفٌ أو عدم كفاية آليات الإبلاغ، وغياب نظام الدعم الاجتماعي أو الثقافي، وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب. مردّ ذلك عدم استقرار النسيج المجتمعي، وتعطل قنوات التواصل وشبكات الأمان الاجتماعي نتيجة عمليات النزوح والتهجير القسري. كل ذلك زاد من خطورة التعرض للعنف الجنساني. تشير تقارير اليونيسيف ومنظمات حقوق المرأة السورية إلى ازدياد خطير في حالات العنف الجنساني في جميع مناطق سوريا، وفي شمال غرب سوريا بالأخص. يرافق ذلك انعدام الثقة بآليات الحماية والدعم المتوفرة، وتراكم الآثار النفسية الجسيمة التي تشكّل حاجزاً للإبلاغ، بالإضافة إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب والتطبيع مع العنف الجنساني، والوصمة المجتمعية التي تتعرض لها الناجيات.

لذلك فإن حماية النساء والفتيات، وبناء قدرتهن على الصمود، مسألة شديدة الإلحاح، لأنها ستدعم إمكانية صمودهن وتعافيهن خلال الحرب والنزوح، وكل ما يرافق ذلك من أعمال عنف تضاف للعنف المتجذر في بنية المجتمع السوري. تواجه أعمال الحماية نفسها تحديات جسيمة، منها نقص الموارد المالية والبشرية، وقصور الاستجابة المحلية، وصعوبة العمل في منطقة تشهد صراعاً مطولاً. كل ذلك يجعل ظروف العمل في قطاع الحماية أمراً بالغ الصعوبة، يضاف إليه استمرار تدهور الوضع الاقتصادي في هذا السياق شديد التعقيد.

يعتبر تطوير مناهج حماية شاملة، تهدف إلى تغيير وجهة النظر المجتمعية وعكس الأنماط السلوكية التمييزية أمراً شديداً الأهمية. أما على الأرض في شمال غرب سوريا، فتواجه عملية كهذه مجموعة عوامل معوقة، أهمها غياب الاستقرار في المنطقة، وتصاعد وتيرة الخطاب الديني التمييزي، وتدخل قوى الأمر الواقع المسيطرة في كل أنشطة المجتمع المدني، وما نال البنية التحتية والكوادر البشرية من دمار أثر بشكل شديد على نوع الخدمات المقدمة للسكان، بالإضافة إلى غياب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تميل أغلب استراتيجيات الحماية إلى التصدي والاستجابة لأنماط معينة من العنف دون أخرى، مثل العنف والاستغلال الجنسي الذي تواجهه النساء خلال الأزمات الإنسانية. لكن استراتيجيات الحماية الفعالة تتطلب الاعتراف بجميع أشكال العنف الجذرية والسياقية التي تتعرض لها النساء، والتي غالباً ما تنجم عن الأعراف التمييزية السائدة والسابقة للصراع. يستدعي ذلك ضرورة تصميم وتنفيذ استجابات سياقية ملائمة تربط أشكال العنف الناجمة عن الصراع بتلك السابقة له، مثل التمييز القانوني، والأعراف والقيم المجتمعية والدينية السائدة، وتوزع الأدوار الجنسانية داخل وخارج المنزل.

^١ UN, 2022, <https://news.un.org/ar/story/2022/06/1104922>

^٢ Friedrich-Ebert-Stiftung, 2022, <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/18883.pdf> منظور نسوي لإعادة الإعمار في شمال سوريا

^٣ Care, 2023, ورقة سياسات، تحليل جندي لاستجابة المتعلقة بالزلازل في شمال غرب سوريا وتركيا <https://shorturl.at/glntI>

^٤ UNFPA, 2019, المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في البرامج المتعلقة بحالات لطوارئ https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/19-200_Minimum_Standards_Report_AR.pdf

^٥ ايسلينغ سواين، فهم ومعالجة العنف ضد النساء المرتبط بالنزاع (بالغة الانكليزية) <https://shorturl.at/uwCD8>

في ورقة السياسات هذه، سنقوم بدراسة الوضع الحالي المتعلق باستراتيجيات الحماية والوقاية من العنف ضد الفتيات والنساء في شمال غرب سوريا. كما سنقدم سبراً للفجوات الموجودة حالياً في هذا السياق، والفرص السياقية التي تم تبنيها خلال العقد الماضي، وآليات التكيف والصمود التي تبنتها المنظمات النسوية الشريكة، من خلال وصف المشهد على الأرض بعيون المشاركين والمشاركات في هذه الورقة، والتركيز على منظورهم-ن حول الطرق الأنسب لدعمهم-ن.

تعريف بالورقة ومنهجيتها ونطاقها

تسعى ورقة السياسات هذه إلى تقديم صورة أوضح للتحديات والفرص المرتبطة باستراتيجيات الحماية والوقاية من العنف ضد النساء والفتيات في شمال غرب سوريا.

لعمل ورقة السياسات هذه، طوّرتنا منهجية بحثية تقاطعية وسياقية لتحليل البيانات النوعية المجموعة من خلال:

١. جلستي التشبيك اللتين نظّمهما فريق إيمباكت في مدينة سلقين بريف إدلب، شمال غرب سوريا، مع مجموعة من ممثلات المنظمات الشريكة التي تقودها النساء على الأرض.

تناولت الجلسة الأولى مفهوم العنف الجنساني والتحليل السياقي لأسبابه وآثاره، وحضرها ١٤ مشاركة ومشارك (١١ نساء و ٣ رجال).

رَكَزَت الجلسة الثانية على استراتيجيات الحماية والتشبيك والتعاون بين المنظمات، وحضرها ١٤ مشاركة ومشارك (١٢ نساء و ٢ رجال).

٢. خمس مقابلات فردية شبه منمّمة مع خبيرات سوريات يعملن مع منظمات سورية ضمن برامج سياقية تُدرّس أنماط العنف الواقع على النساء في شمال غرب سوريا وتتجاوب معه.

في ورقة متصلة قمنا بتقديم قراءة لأسباب وأشكال العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات في شمال غرب سوريا باستخدام نموذج البيئة الاجتماعية، مما مكننا من فهم موقعية ونوع العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات، وفهم الثغرات في تصورات وآليات تنفيذ برامج الحماية.

النتائج: الفجوات والفرص في برامج وأنشطة الحماية

"هون كلياتنا بنشتغل ضد العنف ... ولكن أنا بضمن أنّو مني وإنتي رابحة، أغلبنا مُعَنَّف. يعني إن كان من المجتمع وإن كان من المنزل وإن كان من الأهل وإن كان من أي جهة محيطة فينا - أنا واثقة من هذا الشيء: أنّو نحنا جميعاً مُعَنَّفَات رغم أنّو نحنا عم نشغل ضد العنف." مشاركة من جلسة التشبيك

جميع المشاركات والمشاركين في جلسات التشبيك والمقابلات الفردية هم عاملات-ين في قطاع الحماية و-أو عاملات-ين في منظمات تعمل على حماية النساء وتمكينهن كأفراد ومجموعات في شمال غرب سوريا. وجدنا من انعكاس كلامهم، ولاسيما النساء، أنهن يجدن أنفسهن غارقات في دوائر العنف التي تُفرض على النساء في شمال غرب سوريا، وقصور آليات واستراتيجيات الحماية والاستجابة التي تُقدم لهن. روت معظمهن تجارباً خاصة عايشنها، حول الاستجابة لأوضاع النساء الحرجة في المنطقة، وأجمعن على تقصيرها في التصدي ومعالجة أنماط العنف الهيكلية في هذا السياق، وتركيز الاستجابة على أنماط معينة من العنف دون أخرى. يرافق كل ذلك انتشار ثقافة الإفلات من العقاب، وتطبيق قوانين عرفية تمييزية، وتصاعد الخطاب الديني المعادي لعمل النساء في الشأن العام، وخصوصاً في قطاع الحماية. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن سلطات الأمر الواقع تحرض بدورها على النشاط النسوي، وتمارس أعمال العنف ضد النساء، وتضيق على نشاطاتهن وحركتهن وعلى نشاط المجتمع المدني ككل.

وجدنا من خلال النقاشات انعكاساً للتحديات التي تواجهها النساء المشاركات بداخل المؤسسات التي ينتمين إليها أو يقمن بإدارتها، أثناء تنظيمهن وتطبيقهن لأنشطة وبرامج الاستجابة لاحتياجات النساء، ورفع الوعي المجتمعي بضرورة حمايتهن خلال فترة الصراع. كما لمسنا في كلام النساء المشاركات إصراراً على الاستمرار في تقديم الخدمات والاستجابة لاحتياجات النساء في شمال غرب سوريا، وعلى إيجاد مساحات جديدة للتفاوض على علاقات القوى بناء على خبراتهن السياقية وقراءتهن للواقع وتوازنات القوى المحيطة بهن، مما يمكنهن من تطوير أنفسهن وتطوير أشكال الدعم المقدمة للنساء من حولهن من دون التسبب بأي أضرار إضافية.

وبالرغم من أننا لم نقدم مقارنة بين آراء الرجال والنساء، إلا أننا وجدنا أن النساء المشاركات في البحث كنّ أقدر من الرجال المشاركين في جلسات التشبيك على تقديم تحليلات جنسانية مفصلة لأنماط العنف الواقعة ضد النساء ونقداً رصيناً لبرامج وأنشطة الحماية والوقاية المتاحة في شمال غرب سوريا.

أولاً: التحديات والفجوات في أنشطة الحماية والوقاية

أكدت المشاركات مراراً على ضرورة جعل أنشطة الحماية شديدة الحساسية بحيث لا تتسبب بأضرار إضافية على النساء، وتضمن حماية العائلات في الشأن الإنساني من الضرر النفسي الناجم عن تعقيدات المشهد الحالي في شمال غرب سوريا.

كما أصررنّ على ضرورة تيسير وصول النساء إلى المساعدات الإنسانية بشكل عادل، وضمان عدم تعرضهن لأي نوع من الاستغلال الجنسي أو النفسي أو الجسدي. ترافق ذلك مع إصرار العاملين والعاملات الذين قابلناهم-ن على إنشاء مساحات آمنة للنساء تعوّض عن فقر استراتيجيات الحماية والوقاية الأخرى. في خضم هذه التحديات المعقدة، لاحظنا تشديد المشاركات في هذا البحث على أهمية الاستمرار في تقديم كل الجهود لرفع وعي النساء بخصوص أنماط العنف التي يتعرضن لها، وإيجاد حلول مبتكرة لدعم بعضهن.

تكرر خلال النقد السياقي لآليات الوقاية وأنشطة الاستجابة المقدمة للنساء في شمال غرب سوريا، ذكر العديد من الفجوات والتحديات التي تواجهها (والتي سنقوم بعرضها تباعاً وبصورة تفصيلية)، والتي تشمل قلة الوصول العادل إلى المعلومات المتعلقة بأسباب ومحفزات أعمال العنف ضد النساء، وفقر معرفة النساء بحقوقهن، وكيفية حمايتهن أو تحصيلها، أو عدم قدرتهن على الوصول إلى آليات الدعم والحماية أصلاً، بالإضافة إلى تصادم معرفتهن مع الخوف من الوصم المجتمعي الذي يرافق البوح بمعاناتهن. كذلك رصدنا وجود اختلاف بين الأولويات التي طرحتها النساء وأنواع الأنشطة المقدمة لهن من قبل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التي تقودها النساء.

"لما بدّك تجي عملي توعية بيقولك ... أنتي مانك جايبيلنا شي، نحنا مو مستعدين آتو نسمعك،

منروح منشوف ناس تانيين يعطونا سلة (غذائية)."

مشاركة من جلسة التشبيك

تعود هذه التحديات بشكل جزئي إلى الحاجة الكبيرة والمتفائمة لتلقي أنشطة الاستجابة والحماية في شمال غرب سوريا، وغياب خطط الوقاية الشاملة العابرة للقطاعات، وشح خطط التمويل المرن طويل الأمد، إضافة إلى التقصير في رعاية وجهات نظر أفراد المجتمعات المحلية، خصوصاً النساء، حول أولوية تقديم الخدمات.

١. صعوبة الوصول إلى المعلومات

وجدنا من خلال كلام المشاركين والمشاركات أن هناك نقص في وصول النساء للمعلومات حول أنواع العنف الجنساني، ولاسيما الخفي منها، وتركيز حملات رفع الوعي في الغالب على أنماط العنف المرئية والواضحة، كتلك التي تحصل داخل المنزل أو التي فرضتها ظروف الصراع مثل العنف والاستغلال الجنسي والتزويج المبكر وصعوبة الوصول للمساعدات

الإنسانية. وحتى مع تركيز هذه الحملات على رفع وعي المجتمع ككل والنساء بالأخص بأنماط العنف المذكورة أعلاه، إلا أننا لاحظنا تركيزاً على النتائج النهائية لأنواع العنف الناجمة عن التمييز الهيكلي من دون أن يترافق مع رفع الوعي أو العمل على عكس الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء. قد يعود ذلك إلى أنّ أشكال العنف التي يتم التركيز عليها أكثر وضوحاً وتواتراً وذات آثار مباشرة وواضحة.

"في مشروع انعمل بالشمال لرفع الوعي بحقوق النساء القانونية من وجهة نظر شرعية. كانت المعلومات صادمة للنساء. هناك تغييب لمعرفة النساء بحقوقهن، حتى شرعياً. برأيي هيكل مشروع حساس وعضوي وحقيقي."
مقابلة خيرة ٥

بسبب وجود مكّون معرفي في جلسات التشبيك هذه، والخبرة السياقية المتراكمة لدى المشاركين والمشاركات، فقد تم تطوير تحليل جنساني شمل نطاقات عمل متباينة في شمال غرب سوريا، وجدنا من خلالها أن المشاركات على وجه الخصوص قد طوّرن حساسية كبيرة حول أنماط العنف التي تتعرض النساء لها والتي ينبغي مراعاتها عند تقديم أنشطة الوقاية والاستجابة للعنف.

لكن التطبيق الفعلي، بحسب آراءهن - وإن لم يعبرن عنها بنفس المصطلحات التي نستخدمها هنا - إما يواجه غياب التبنى والتطبيق الواسع للخطط المحلية لمعالجة أسباب التمييز الجنساني في المؤسسات العاملة في شمال غرب سوريا، أو يواجه خللاً في عمليات تخطيط أنشطة الحماية أو البرامج الخدمية ينجم عن قلة إلمام عاملي وعاملات المنظمات بقضية التمييز الجنساني. وبحسب آراء المشاركات، فإن عدم تضمين أصوات النساء المحليات في مراحل التخطيط قد يتسبب بوقوع أشكال إضافية من العنف تزيد من هشاشة وضع النساء في المنطقة.

٢. صعوبة الوصول إلى آليات الدعم والحماية

ترتبط صعوبة الوصول إلى آليات الدعم والحماية في شمال غرب سوريا بصعوبة الوصول إلى جميع الخدمات. قد يعود ذلك إلى فجوة بين الخدمات المقدّمة للنساء والاحتياجات المطلوبة، أو قد يعود إلى نقص في نوعية وجودة الخدمات المتاحة، أو نقص حساسيتها لأوضاع النساء الخاصة. فالخدمات والأنشطة المقدّمة قد لا تراعي ضرورة تغلب النساء على الحواجز التي قد تمنعهن من الوصول إليها أو المشاركة فيها. ناهيك عن خلل التنسيق بين القطاعات، الذي يحتمّ ضعف التبنى الكامل لاستراتيجيات الحماية الشاملة التي تهدف إلى إحداث تغييرات على المستويين الفردي والجماعي.

كذلك تتدخل بالوصول إلى هذه الأنشطة والبرامج عوامل خارجية، مثل محاولات قوى الأمر الواقع المستمرة في التصييق على حركة العاملات في قطاع الحماية أو التأثير على نوعية البرامج التي تقدمها المنظمات النسوية. لكل ما سبق عظيم الأثر على آليات الحماية وأنشطة رفع الوعي، كما يضيف درجات من الضغط النفسي والشعور بالتهديد بين العاملين والعاملات في قطاع الحماية.

وقد ذكرت العديد من المشاركات والمشاركين الذين قابلناهم أمثلة على الأضرار التي لحقت بالنساء جراء تنفيذ بعض أنشطة وبرامج الحماية، وبرامج التمكين الاقتصادي وتحسين سبل العيش.

فمثلاً وُجّه النقد إلى آليات تصميم وتنفيذ مشاريع الدعم أو التمكين الاقتصادي المقدّمة في المخيمات، لأسلوبها الفردي في تقديم الخدمات وعجزها عن تحقيق أهم الشروط التي ينبغي توافرها في برامج كهذه: ألاّ تتسبب في تعزيز الأدوار النمطية للمرأة/أو زيادة تعرض النساء للعنف داخل الأسرة أو المجتمع.

إن التركيز على دعم وصول النساء والمراهقات إلى السبل الاقتصادية ومنحهم القدرة على التحكم بها، هو ما يعزز صمودهن واكتفاءهن الذاتي، ويخفف مخاطر وآثار أشكال العنف الموجهة ضدهن، كما يساعدن على تحقيق الرفاه النفسي وتحويل الصور النمطية السائدة التي تقصر على النساء العمل المنزلي وتمنعن من المشاركة في الحياة العامة.

لذلك يتطلب التبني السليم لاستراتيجية كهذه وصول النساء لموارد الدعم المادي، وضمان وصولهن إلى فرص التعليم والتدريب المهني، وضمان ألا يتسبب ذلك بتعرضهن للعنف أو حمل أعباء إضافية. من بين أوجه النقد التي قدمتها لنا المشاركات والمشاركون لتطبيق هذه الاستراتيجية في شمال غرب سوريا، ذكرت بعضهن مساهمتها في تعزيز الأدوار النمطية للنساء، ووجدت أخريات أن بعض البرامج لم تحقق جدواها لأنها لم تقدم برامج تدريب موازية، تضمن نجاح المشاريع واستمراريتها. كذلك ذكرت أمثلة عديدة على أنماط العنف الاقتصادي التي رسختها الاستراتيجية، مثل عدم قدرة النساء على التحكم بمدخولهن الناجم عن مشاريع التمكين الاقتصادي.

"وقت تجيبي مشاريع صغيرة لهالنساء بتلاقي اشتغلت وعملت وعم تربي بقلب المخيمات مواشي لكن بالنهاية المردود عم تعطيه للرجل، وإذا ما عطته رح تنتبذ من المحيط وما عندها السلطة."

مشاركة من جلسة التشبيك

كذلك أفضت دراستنا إلى وجود رابط قوي بين صعوبة الوصول إلى الخدمات الطبية وصعوبة الوصول إلى خدمات الحماية، نظراً لمحورية القطاع الطبي في إعادة توجيه الناجيات من العنف الجسدي والجنسي إلى خدمات الحماية المتاحة في شمال غرب سوريا. بعبارة أخرى، ترتبط قلة الوصول إلى خدمات الحماية بضعف الوصول إلى الخدمات الطبية أو قصور آليات التنسيق والإحالة ما بين المؤسسات العاملة في قطاعي الطب والحماية.

أما فيما يتعلق بالعنف الممارس على النساء ضمن الهياكل المؤسساتية في شمال غرب سوريا، فنجد شحاً معرفياً وعدم ثقة بالآليات تقديم الشكوى، إما لعدم وضوحها أو بسبب جهل العاملين والعاملات بها وبأنواع العنف المرتبط بعلاقات القوى، والتي قد تتعرض لها النساء في بيئات العمل.

"إذا تعرضتي للعنف ما فيكي تبلي عنه ولا فيكي تشنكي أو تواجهيه. يتم بسهولة اقضائك، خاصة أنه المناصب العليا ومتخذي القرار أغلبهم ذكور، فبترجع القصة للفرد لأنه ما في قوة وقوانين تردع."

مقابلة خيرة ١

وجدنا أيضاً أن قلة التوجه لأنشطة الاستجابة يرتبط بالخوف من الوصم الاجتماعي الذي يلاحق الناجيات، سواء كنّ ناجيات من العنف المنزلي أو الاعتقال أو الاغتصاب، أو ناجيات لديهن أطفال نتيجة الاغتصاب أو الزواج من مقاتلين أجانب. الخوف من الوصم الاجتماعي حاجز يعيق وصول النساء إلى أنشطة الحماية. يرتبط ذلك بقلة الثقة بالآليات حماية سرية المعلومات و/أو احتمالية التعرض للرفض والتمييز المجتمعي ضدن.

٣. عدم كفاية برامج الدعم النفسي وغياب برامج الدمج المجتمعي

برزت ضرورة خدمات الصحة النفسية الاجتماعية وخدمات العلاج النفسي التخصصي كحاجات شديدة الإلحاح لجميع أفراد المجتمع، ولاسيما النساء، في شمال غرب سوريا، لعكس الآثار النفسية الناجمة عن جميع أشكال العنف الناجم عن الصراع. وجدنا من خلال مقابلاتنا تقبلاً لدى النساء المشاركات اتجاه هذا النوع من أنشطة الاستجابة، بل وركزت المشاركات على حاجتهن لتلقيه، وكزرن وجود نقص شديد في قدرتهن على الوصول إليها، إما لعدم توفر خدمات صحة

نفسية علاجية موثوقة أو لمحدودية الخدمات المتوفرة واقتصارها على أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي التي قد تكون غير كافية.

"موضوع الناشطين والناشطات نقطة كثير مهمة وكثير مرّ علينا ضغوطات خلال هال ١٠ سنوات حرب وشفنا أشياء مو طبيعية. ما في برامج تشتغل علينا نحنا العاملين بالمجال الإنساني، ولازم يكون لنا مجال لمعالجة أنفسنا من هالعنف يلي عم نمّر فيه."
مشاركة من جلسة التشبيك

كذلك وجدنا أن تغير البنية المجتمعية في شمال غرب سوريا، نتيجة عمليات التهجير القسري والزواج، سببت في بعض الأحيان اندلاع نزاعات ضمن المجتمعات المضيفة لأسباب تتعلق بالتنافس على الوصول إلى المصادر، لاسيما المساعدات الإنسانية، أو التصادم الثقافي بسبب تباين العادات والتقاليد أو الطبقات الاجتماعية. أثرت هذه النزاعات على نحو خاص على النساء المهجرات اللواتي وجدن أنفسهن، بعد فقدانهن بيئاتهن الاجتماعية الأصلية، عرضة للرفض وعدم التقبل من قبل المجتمعات المضيفة. أضف إلى ذلك نقص الدعم الاستراتيجي طويل الأمد لمشاريع وأنشطة الدمج المجتمعي أو أنشطة الحماية والدعم النفسي الاجتماعي. هنا يجب التنويه إلى أنّ العاملات في المبادرات والمنظمات النسوية قد قمن بعدد من الاستراتيجيات المجتمعية المحلية لتعزيز الدمج المجتمعي للمهجرات، وأخبرتنا المشاركات بقصص عن أنشطة حماية قمن بها، أهمها إنشاء مساحات آمنة لتنظيم نقاشات بين نساء المجتمع المضيف والنساء المهجرات بهدف تأمين حماية مجتمعية بديلة للمهجرات ضمن المجتمعات المضيفة.

٤. اختلاف وتباين الأولويات

من خلال قراءة البيانات وجدنا أن الوصول إلى مصادر الدخل والاحتياجات الإنسانية الأساسية يعتبر أولوية لدى جميع أفراد المجتمع، بمن فيهم النساء، عند الحديث عن أنشطة الوقاية والحماية. قد يعود ذلك إلى خلل في ترتيب الأولويات عند التوجه إلى المجتمعات المهمشة، و/أو الاستمرار في تبني تحليلات احتياجات ثابتة دون تطويرها زمنياً تبعاً للاحتياجات الحقيقية المتغيرة لديها.

لاحظنا من خلال النقاشات مع المشاركين والمشاركات أن التباين في ترتيب الأولويات في أنشطة الحماية المقدمة للنساء يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات: الأول يتعلق بأولويات المانحين، الذين قد يفرضون تطبيق برامج مستنسخة من سياقات أخرى غير السياق السوري دون استشارة المجتمع المحلي والنساء بالأخص، واقتصار غالبية التمويل الموجه لشمال غرب سوريا على تمويل العمليات الإنسانية العاجلة دون تبني نهج يضمن التحول نحو تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ يضاف إلى ذلك نوعية التمويل المقدم من بعض الجهات المانحة للمنظمات النسوية الشريكة والذي ما يزال لا يفرض التحول إلى تمويل نسوي مرن وطويل الأمد.

المستوى الثاني يتعلق بالمنظمات السورية النسوية ومنظمات المجتمع المدني، التي تواجه شتى التحديات للحصول على التمويل المرن وطويل الأمد الذي يسمح بالتركيز على أنشطة أكثر ملائمة لاحتياجات النساء. كثيراً ما يدفع ضعف نوعية التمويل وكميته إلى تكرار البرامج، واقتصار الأنشطة المقدمة على أنشطة رفع الوعي وتأمين المساحات الآمنة. ذلك بالإضافة إلى محاولة هذه المنظمات التكيف مع واقع العمل في شمال غرب سوريا في ظل التضيق على النشاط النسوي، والمحاولات المتكررة من قبل الجهات المسؤولة لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من أنشطة المنظمات النسوية والتدخل في نوعية الأنشطة التي تقوم بها، مما يؤثر على جودتها ويضمن ابتعادها عن سائر المحظورات لدى هذه القوى.

المستوى الثالث هو ما تراه النساء والفتيات أولوية، وكيف تتقاطع رؤيتهن مع التطبيع مع أنماط العنف الهيكلية والناجمة عن الصراع. مثلاً، شاركتنا إحدى النساء قصصاً عن رفض الفتيات والنساء التوجه إلى أنشطة رفع الوعي حول التزويج المبكر ولاسيما في المخيمات إذا لم تقترن مع وصول المساعدات الإنسانية. قد يعزى ذلك إلى أن الوصول للاحتياجات الإنسانية الأساسية العاجلة والآنية يعتبر حاجة أهم من أنشطة الحماية التي قد تحتاج إلى وقت طويل لكي تظهر نتائجها، كما أن الانتشار المرتفع والخطير لبعض أنماط العنف الذي تواجهه النساء والفتيات، مثل ارتفاع نسب التزويج المبكر في

شمال غرب سوريا، قد أدى إلى تطبيع مجتمعي لها و/أو غياب ثقة الفتيات والنساء في نجاعة الأنشطة المرتبطة بها في ظل غياب فرص وخيارات أفضل.

” لما عم تحكي عن إنشاء بني اقتصادية تدعم النساء قدّيه ممكن يجيكي تمويل؟ ... ولما بترتاحي من سياسات التمويل بتنصدي بسياسات قوى الأمر الواقع يلي بدها تجني مكاسب مادية ومعنوية من ورا هالشي.“
مقابلة خيرة ١

حتى عند تقديم منح لمشاريع صغيرة أو برامج مدرة للدخل وسبل العيش، بهدف توجيه التنمية الاقتصادية ناحية النساء على وجه الخصوص، فقد وجدنا خللاً في المنهج العام للتطبيق، بسبب عدم اقتران تقديم المنح بتقديم برامج تطوير للمهارات الفردية والاقتصادية لدى النساء تضمن استمرارية مشاريعهن وتحقيق الجدوى الاقتصادية منها. ناهيك عن ذكر نقص دراسة تقاطع برامج التمكين الاقتصادي مع أنماط العنف التي تواجهها النساء، ومنها العنف الاقتصادي وتوزيع الأعباء الرعائية في المنزل. من الأهمية بمكان أن تأخذ هذه المشاريع بعين الاعتبار ضرورة العمل ومقاربة أنماط القوى داخل المنزل دون التسبب بأي ضرر اقتصادي أو نفسي أو جسدي إضافي على النساء.

أيضاً، وبالرغم من الأهمية الشديدة لبرامج التمكين السياسي التي تسعى لتطوير المهارات السياسية لدى نساء شمال غرب سوريا، إلا أنها غالباً ما تركز على العمل السياسي في المستويات العليا، باعتبارها المساحة الوحيدة المتاحة للانخراط في الشأن العام، من دون تقديم برامج موازية تعنى بالتمكين السياسي المحلي والانخراط في الأجسام المحلية ودعم وجود النساء في هذه البنى، أو تدفع باتجاه تشكيل بني ديمقراطية محلية تعكس مصالح واحتياجات وأولويات النساء وتمكنهن من مقاومة أنظمة القهر التي يفرضها الواقع عليهن.

” النشاط المتعلق بالنساء شي متوجه نحو التمكين السياسي لأنّه أسهل ومطلوب من سياسات الداعمين، بمقاربة سطحية ما يتاخذ الأسباب ولا بتحليل شو شكل الانخراط ومعوقاته ومستوياته – هل عم ياخذ المحليات، عم يتوجه للمستوى الوطني بدون وجود فرصة حقيقية للنساء للوصول؟ قدّيه فعلاً فعال؟“
مقابلة خيرة ٥

٥. برامج عن الناجيات وليس مع الناجيات

تكرّر التأكيد خلال الجلسات على صعوبة تنفيذ الانتقال نحو تبني النهج الذي يضع الضحايا والناجيات في المركز في عمليات التخطيط لأنشطة وبرامج الحماية، أو تصميم برامج حماية وتنفيذ أنشطة تضع الناجيات والضحايا في المركز وتضمن ملكيتهن لأصواتهن وتراعي ترتيب أولوياتهن وحاجاتهن.

وجدنا من النقاشات مع المشاركين والمشاركات ضعفاً في مستوى استشارات الناجيات والضحايا حول أولوياتهن، وضعفاً في التحول نحو النهج الذي يضمن مركزاً الناجيات ويضمن قيادتهن للبرامج المقدمة وإتاحة وتطبيق آليات للمحاسبة. المثال الذي طرح أكثر من مرة خلال نقاشاتنا مع المشاركات والمشاركين حول التداعيات السلبية لعدم تطبيق نهج يضع الضحايا والناجيات في المركز كان مخيمات الأرامل، التي تسببت في وقوع أذى إضافي على الأمهات وأطفالهن.

"شو بدهم الناجيات كيف بشوفوا عملية التعافي تبعن ... عم يصير عمليات توثيق ... بنوثق
الشي اللي تعرضوله ونتركن ونمشي، هون الناجيه ظلت لحالها ... أو أحياناً نفرض برامج على
الناجيات ما بتناسهن كثير"
مشاركة من جلسة التشبيك

٦. ضعف آليات التنسيق بين المنظمات وعدم تكامل برامج الحماية

لاحظنا من خلال قراءة المشاركين والمشاركات لبرامج الحماية، بما فيها من أنشطة الوقاية والاستجابة، وجود وعي عام بأهمية تكامل برامج الحماية وضرورة التنسيق بين المنظمات، وتبني منهج شامل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الحماية يمكنه مواجهة جميع أشكال العنف ضد النساء من دون التسبب بأي ضرر إضافي على النساء. تم طرح العديد من الأسباب لتبني هذا النهج الشامل، مثل تضمين برامج الدعم النفسي في جميع برامج التمكين الاقتصادي والسياسي، والعمل مع المجتمع للتصدي لأنماط القوة السائدة بشكل تدريجي وغير صادم، لتجنب إلحاق الضرر بالنساء.

وجدنا أيضاً رابطاً بين ذلك الوعي وإدراك تحديات العمل السياقي في شمال غرب سوريا، التي أنتجت أنشطة حماية ووقاية غير متسقة بين منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية، وتسببت بخلل في تحقيق تغيير حقيقي ومستدام يمكن من تغيير الأنماط السلبية وإحداث تغيير سياقي وعضوي.

"عم أتطلع للأهداف إذا كانت آمنة وإذا هدف بعيد شوي ... الهدف الوصول للمهارات ودعم
المجتمع ونفهم عليه ويفهم علينا، والأشياء النفسية والاجتماعية لنكون مقبولين كلها أشياء
بتتعلق ببعضها، وإسقاط كل جزء منها قد يسقط الجميع."
مشاركة من جلسة التشبيك

تمكنا من دراسة أسباب عدم حصول تغيير إيجابي يتصدي لأشكال العنف التي تتعرض لها الفتيات في شمال سوريا ولاسيما التزويج المبكر، بالرغم من جهود المنظمات النسوية وأنشطة الحماية، حيث يتبدى أثر غياب تطبيق النهج الشامل للحماية ونقص جهود التنسيق بين مختلف القطاعات على أنماط العنف السائدة ضد النساء والفتيات.

خلال بحثنا في أنواع العنف الذي تتعرض له الفتيات في شمال غرب سوريا وأسبابه، درسنا الأسباب الجذرية الناجمة عن النزاع، التي تسببت بازدياد خطير في معدلات التزويج المبكر وانتشار ممارسات عنفية موجهة ضد الفتيات مثل البلوغ القسري.

كما وجدنا رابطاً بين ارتفاع نسبة هذا النوع من العنف وتخلخل الوضع الأمني في شمال غرب سوريا، إضافة إلى انتشار الفقر وصعوبة الحصول على فرص العمل أو التعليم، وغياب الرقابة على الأدوية الهرمونية التي تستخدم في عمليات البلوغ القسري، والعجز عن تطبيق إجراءات محاسبة صارمة من قبل مديريات الصحة – وبعبارة، فإن معالجة العنف ضد الفتيات يتطلب عملاً موازياً متعدد الطبقات، وتنسيقاً عابراً للقطاعات لتحصيل أثر إيجابي.

ثانياً: فرص يمكن البناء عليها

رغم تركيز النقاشات على أشكال العنف والفجوات الحالية في استراتيجيات الحماية والوقاية، إلا أننا وجدنا إصراراً لدى المشاركين والمشاركات على ضرورة ردم هذه الفجوات، وتقديم حلول محلية تضمن تحسين الخدمات المقدمة للنساء

والفتيات. وكان المشاركون والمشاركات كلما طرح تحدي، ونتيجة لمعرفةهن بسياقهن قدرات على إيجاد مساحات وحلول إبداعية يمكن البناء عليها لتحسين جودة وحساسية الأنشطة مستقبلاً.

١. مرونة وصلابة العاملات والناشطات

التمسنا من خلال تحليل البيانات إصراراً من المشاركين والمشاركات على الاستمرار في تقديم الخدمات للنساء في مجتمعاتهن، سواء من خلال الجهود الفردية أو من خلال المؤسسات التي يعملن بها، وبالرغم من أنواع العنف التي تتعرض لها الناشطات والعاملات في قطاع الحماية بشكل خاص. يعكس ذلك مرونة وصلابة تستحق المزيد من الدعم في ظل صعوبة العمل في شمال غرب سوريا، وقدرة على قراءة الواقع وإماماً بطرق التكيف التي تضمن الحماية الشخصية والقدرة على الاستمرار في الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتهن.

"نحننا اذا اجينا نحكي بأي موضوع سواء بالدين أو أي شي بقولوا انتو جاين تحكوا بالدين؟ ... كأنه نحننا خارجين عن إطار الدين ... بالنهاية الضغط يلي علينا كنساء ناشطات ... كثير كبير وأحياناً لدرجة ممكن توقفي وتقولي ما بقى بدني كقّي، لكن بيرجع شي جواتك، إذا أنا وقفت وغيري وقف مين بده يستمر؟"

مشاركة من جلسة التشبيك

٢. المساحات الآمنة

كان هناك إجماع على كون المساحات الآمنة إحدى أهم الاستراتيجيات المطبقة في سياق حماية النساء والفتيات، وأداة فعالة في دفع النساء بعضهن نحو الدمج المجتمعي. لاحظنا أن المساحات الآمنة عُدّت، من بين استراتيجيات التدخل المتعددة، أكثرها اعتماداً ضمن جهود الحماية، خصوصاً في ظل الإفلات العام من العقاب وضعف الوصول للخدمات ومصادر الدعم.

تقدم المساحات الآمنة فرصة لحصول الضحايا والناجيات على الدعم النفسي الاجتماعي، القائم على نهج مجتمعي يمكنه ردم الهوة الناجمة عن صعوبة الوصول إلى خدمات الصحة النفسية. لهذه المساحات أيضاً القدرة على كسر حلقات العزلة، وإيجاد النساء حلولاً سياقية وفرصاً اقتصادية وبرامج سبل عيش تشاركية تضمن المكاسب المادية بشكل جماعي ومتكامل ضمن مجموعات داعمة يتم فيها تبادل الخبرات وتقديم جلسات التعلم. ذُكر نموذجان مهمان، هما المساحات الآمنة التي تجمع المهجرات والمقيمات بهدف تطوير آليات مجتمعية عضوية تعالج النزاع الناجم عن اختلاف الخلفيات، وجلسات رفع الوعي بخصوص أنواع العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات، تليها جلسات تطوير حلول مجتمعية تستجيب من خلالها وتقدم الدعم لنساء أخريات. والنموذج الثاني مجموعات عائلات المختفين قسراً التي أنشئت بهدف تعزيز التضامن وتبادل الدعم النفسي الاجتماعي، وتطورت مع الوقت إلى مجموعة مشاريع اقتصادية تشاركية تدعم صمود النساء وعائلاتهن.

"عائلات المختفين قسراً، هدول النساء هني دائماً حزينات وعندن أعباء العائلة وأعباء المجتمع يلي كلنا منعرف قديه بتكون ضاغطة ... هي المساحة يلي كانوا عم يتحدثوا فيها ويفرغوا حزن فيها ... ويسمعوا بعض حوّلته لمجموعة قادرين يساعدوا بعض ويدعموا بعض ... بعد سنة ونصف، تحولوا لورشة عمل مساهمين مع بعض وفتحوا المشغل يلي بيعمل أشياء متعددة، ويقدم خدمات للمجتمع. وفعلياً هني اتركروا كنساء قيادات بالمجتمع."

مشاركة من جلسة التشبيك

كان من الواضح عند ذكر المساحات الآمنة، عدم اقتصر التركيز على المساحات التي تطورت نتيجة جهود منظّماتية وإنما ضمّه لمساحات موازية قامت بجهود فردية من نساء المجتمع. كذلك أصرت بعض النساء في المجتمعات المضيفة على تضمين النساء المهجّرات وإيجاد حلول أصيلة لتقديم الدعم وكسر حلقات العزلة. يمكن فهم ذلك على أنه تطوير المجتمع بشكله الحالي لآليات حماية جديدة وأصيلة.

٣. ربط الحقوق بضرورة التغيير المجتمعي الشامل

كان إدراج أصوات رجال في جلسات التشبيك شديد الأهمية، لأهمية تدريب جميع العاملين في قطاع الحماية في مجال التحليل الجنساني وتعريفهم بالآثار الجنسية لجميع أنشطة الحماية؛ وبالرغم من تركيزنا على حماية النساء من العنف ضدّهن، إلا أن العديد من النقاشات تناولت أنماط العنف المعقدة والمرتبطة بالصراع، التي يتعرض لها الرجال في شمال غرب سوريا - لاسيما الوصمة الاجتماعية التي ترافق صعوبة الوصول إلى فرص العمل ورفض انقلاب الأدوار الجنسية الذي حدث خلال سنوات الصراع. ذُكرت ضرورة العمل مع الرجال في المبادرات الدينية والمجتمعية لضمان تحقيق تغيير إيجابي في السلوكيات ووجهات النظر المجتمعية السائدة شمال غرب سوريا. كما عبّر بعض المشاركين والمشاركات على ضرورة العمل مع الرجال وتوعيتهم بكونهم ضحايا محتملين لهذه المنظومة الهيكلية.

وجدنا مثلاً أن بعض المبادرات سعت بشكل حقيقي ومباشر إلى التواصل مع قادة دينيين محليين بهدف الحشد والمناصرة لتغيير الأنماط الجنسية التمييزية السائدة. مثلاً، تواصلت إحدى المبادرات مع قادة دينيين لإصدار فتوى حول حق النساء في منح جنسيتها أو نسبهن لأولادهن عديمي الجنسية، بالتوازي مع أنشطة رفع الوعي بهذه القضية. تعكس التجارب التي تمت مشاركتها معنا تطوراً لفهم محلي حول ضرورة تبني وتطوير منهج سياقي يشمل جميع أفراد المجتمع فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات والدفاع عن حقوقهن.

"بلشنا نحكي مع شيوخ، معتدلين وغير معتدلين. إجتنا آراء أنه حق طبيعي. في شيخ تاني أكد إنه

ما عنّا حل غير أمهاتهم يعطوهم النسب."

مقابلة مع خيرة ٣

٤. قراءات النساء السياقية لعلاقات القوى في المجتمع المدني، وإيجاد مساحات للتفاوض على القوة

وجدنا لدى المشاركات إصراراً على استغلال مكاسب أنشطة المنظمات النسوية خلال السنوات الماضية من أجل تحصيل مزيد من الحقوق، وتضمين بعد جنساني في البرامج التي يتم تنفيذها، وإشراك النساء بشكل فعلي عند تصميم المشاريع بطريقة تعكس احتياجاتهن، واستغلال جميع عوامل القوة لإحداث تغيير يصحح اختلال علاقات القوى الجنسية في المجتمع السوري. لذلك تم الربط بين العمل الإغاثي والمدني لوجود مانحين في كلا الحالتين يمكنهم فرض سياسات تضمن مراعاة الحساسية الجنسية.

"اليوم في امتياز عند النساء، ما بيقدروا (المنظمات) يقولوا لا على تضمين الجندر لأنه صار

مطلب بالمنحة، وبالتالي ظهر نوع جديد من القوة للنساء يجب استغلاله."

مقابلة خيرة ٥

أيضاً رأينا من المشاركين والمشاركات مطالبة حثيثة بضرورة تبني نهجين موازيين للتغيير المجتمعي والتغيير ضمن الهياكل المؤسسية (كمنظمات المجتمع المدني والأجسام الحكومية والمجالس المحلية). يمكن تحقيق هذين النوعين من خلال

الحشد والضغط لتبني نهج التغيير من أعلى لأسفل بشكل موازي مع النهج المنطلق بالعكس. أي استغلال وجود سياسات الدعم التي تفرض الحساسية الجنسانية، مع الاستمرار بالضغط والحشد بشأن إعادة التفكير في علاقات القوى داخل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على التصدي للأنماط الجنسانية السائدة.

لم تكن النظرة العامة سلبية تجاه دور المجتمع المدني في شمال غرب سوريا. بل بالعكس، كانت النظرة إيجابية حيال التغييرات التي تم تحصيلها نتيجة البرامج وفرص العمل الموجهة للنساء، والتحول الإيجابي الذي ساهم فيه العمل المدني نحو تضمين أصوات النساء في هذه المساحات وتطبيع وجود النساء في الفضاءات العامة وفي مراكز صنع القرار، وربط هذا الوجود بآثره المباشر في تحقيق مكتسبات تحسّن من جودة الخدمات المقدمة للنساء وتعكس آثار العنف الذي يستهدفهن.

"فيني ابني على بحثي يلي عملته؛ ضروري وجود نساء بمراكز قيادية وأن يتم الاستماع لآرائهن ... ليس فقط الوجود العددي ... موضوع العنف يلي عم يتعرضونه النساء ... عم تكون جهود فردية. وجود النساء لَح يخلي الموضوع أسهل، لأنه بينطرح أكثر، وبالتالي فيه زخم أكبر لحل هي المشاكل وتجاوز العقبات."

مقابلة خيرة ٢

٥. تطور نهج سياقي لأخلاقيات العمل في قطاع الحماية

وجدنا أن العاملات في قطاع الحماية والمدافعات عن حقوق النساء قد طورن، لحماية أنفسهن، مصطلحات لا-إشكالية، لا تتصادم مع سلطات الأمر الواقع أو المجتمع في ظل انتشار الخطاب الديني التمييزي في شمال غرب سوريا. فطوّرت مصطلحات ثلاثم سياق حقوق النساء بعينه، كما هي الحال في أنشطة تدريب الصحفيات والمدافعات عن حقوق النساء في شمال غرب سوريا حول كيفية الكتابة الحساسة جنسانياً دون استخدام مصطلحات إشكالية مثل "الجندر" و"العدالة الجنسانية" وغيرها. رغم أن أسلوب التكيف هذا قد يبدو سلبياً ويضيف أعباء إضافية على العاملات في قطاع الحماية والمدافعات عن حقوق النساء، إلا أنه يقدم فهماً سياقياً وحساساً تجاه المخاطر المحتملة بطريقة تحمي النساء والفتيات من دون حرمانهن من الوصول إلى الأنشطة المقصودة.

كما لاحظنا خلال عملية جمع المعلومات وإدارة الحالة تطوراً في أخلاقيات العمل في قطاع الحماية، أحدثته العاملات في القطاع على مدى سنوات الصراع. تمت مشاركتنا بأهمية فهم تقاطعات أنماط العنف الهيكلية عند توجيه الناجيات والضحايا نحو الخدمات المطلوبة بما يضمن سلامتهن وخصوصيتهن وتجنبهن التعرض للوصم الاجتماعي - كل ذلك من خلال الانتباه لعوامل إضافية تؤثر على حماية الناجيات والضحايا، مثل الهوية الجنسانية لجامعي-ات البيانات وإجراء عمليات تحقيق وتمحيص معمق عند توظيف العاملين والعاملات على جمع البيانات وإدارة الحالة.

٦. العمل الجماعي والتضامن والتنسيق

نرى في تبني منهجية تشاركية في تصميم هذا المشروع البحثي، وإجراء جلسات تشبيك بين منظمات شريكة تقودها النساء، فرصة مهمة للتفكير الجماعي وبناء حلقات تضامنية فعالة على الأرض في شمال غرب سوريا. وجدت هذه الفكرة صداها في كلام المشاركين والمشاركات، الذين رأوا في الجلسات فرصة لخلق أدوات تضامنية وتشاركية تعمل على عكس الأنماط المجتمعية التمييزية السائدة وتقديم تغيير حقيقي سياقي وطويل المدى، يساهم بخلق حلقات أمان تسمح بالتضامن في وجه حملات التشهير والهجوم الإلكتروني على النساء. كما يساهم إيجاد مساحات بديلة ضمن سياقات السيطرة المختلفة في شمال غرب سوريا في تجنب الصدام المباشر مع سلطات الأمر الواقع والالتفاف على القيود التي يفرضها المجتمع والخطاب الديني التمييزي.

"التضامن والشبكات والاستفادة من وجود سياقات متعددة في شمال غرب سوريا تسمح بمواجهة حملات العنف الإلكتروني والالتفاف على قوى الأمر الواقع. كما تسمح ببناء مساحات آمنة للناشطات لتبادل خبراتهن ومصادرهن ضمن مجموعات كتير حيوية. التشبيك ممكن يعمل نتائج مذهلة، ممكن للنساء أن يدعموا بعض ويتشاركوا الموارد".
مقابلة خيرة ٥

طرحت أيضاً ضرورة تشكيل بني ديمقراطية كالنقابات، وتنظيم العمل في الداخل السوري مع الأخذ بعين الاعتبار اختلال علاقات القوى بين الأوساط النسوية داخل سوريا وخارجها.

"طرحنا ننتقل لأشكال نقابية يكون فيها نوع من الانتخاب لحتى النساء تحس بأنها عم تمثل نفسها أو توصل صوتها. لازم ينشأ بني إرادة محلية ويكون عندنا تمويل مرن ومحلي بدون تدخل خارجي. وما في مانع يجوا يلي بالخارج، بس تكون القيادة فعلاً محلية عندها قدرة على الفعل والقرار والتنفيذ".
مقابلة خيرة ١

المناقشة والتوصيات

في ورقة السياسات هذه قدمنا استراتيجيات الحماية من العنف ضد النساء المطبقة في شمال غرب سوريا، وصورة عن التحديات الموجودة حالياً من خلال جلسات التشبيك والمقابلات الفردية. كما ركزنا بشكل أساسي على الفجوات بين الأنشطة المقدمة والاحتياجات المطلوبة، ونظرنا إلى الفرص ونقاط القوة السياقية التي يمكن البناء عليها مستقبلاً.

بناء عليه، يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بالنقاط الأساسية التالية:

- ◆ ضرورة التحول نحو تطبيق المفهوم الشامل للحماية الذي يشمل إشراك جميع أفراد المجتمع ويعالج الأسباب الجذرية لأنماط العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات في شمال غرب سوريا.
- ◆ ضرورة تبني النهج الذي يضع الضحايا والناجيات في المركز، وتعزيز آليات التنسيق بين مختلف القطاعات في شمال غرب سوريا.
- ◆ أهمية دعم المساحات الآمنة كمنصات للتضامن والحماية المجتمعية وتبادل الخبرات والمعرفة.
- ◆ ضرورة التركيز على دعم العاملات في الشأن العام والمدافعات عن حقوق النساء ودعم جهود ومبادرات التنسيق والتضامن بينهن.

بشكل أكثر تفصيلاً، ندرج هنا مجموعة من التوصيات لأصحاب المصلحة المختلفين:

توصيات للمانحين

- ◆ تقديم ميزانيات مرنة طويلة الأمد، مستجيبة وحساسة للبعد الجنساني باعتباره المكون الأساسي لجميع المشاريع التنموية والمساعدات الإنسانية الذي يضمن تأمين الوصول العادل للنساء لجميع الخدمات.
 - ◆ التحول نحو زيادة تمويل برامج التنمية المجتمعية والتنمية الاقتصادية السياقية بالشراكة مع المؤسسات النسوية. يشمل ذلك تعزيز عمليات التخطيط الاستراتيجي الحساس جنسانياً للاستجابة لجميع أنماط العنف ضد النساء في شمال غرب سوريا والتصدي لها، لاسيما أنماط العنف الهيكلية. كذلك دعم مبادرات التنسيق والتضامن بين المنظمات النسوية والناشطات والمدافعات عن حقوق النساء، ودعم الاستثمار طويل الأمد لدى القيادات النسوية المحلية والمدافعات عن حقوق النساء، ودعم عمليات الدمج المجتمعي والحماية المجتمعية وبرامج الدعم الاقتصادي الموجه للنساء.
 - ◆ زيادة الاستثمار في أنشطة الوقاية من أنواع العنف الموجهة ضد النساء والفتيات، وتبني نهج سياقي وشامل لجميع أفراد المجتمع بالتشاور مع المنظمات النسوية لتقييم الاحتياجات الفردية والمجتمعية.
 - ◆ ضمان توفر أنشطة الدعم والعلاج النفسي المتخصصة والفعالة، وضمان وصول النساء والفتيات إليها للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له.
- كذلك نوصي بتمويل الأبحاث المدعومة بالبيانات، تحديداً:
- ◆ بيانات عالية الجودة، مصنفة حسب الجنس تسمح بوصول النساء إلى جميع الخدمات، بما في ذلك الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية والحماية من العنف والاستجابة له.
 - ◆ منهجيات وأدوات سياقية لتحليل النوع الاجتماعي، وتطوير مصطلحات جنسانية سياقية موحدة لا تسبب أي نوع من الصدام مع المجتمع المحلي.
 - ◆ دعم الأبحاث التي تقدم فهماً متسقاً حول أسباب عدم المساواة الجنسانية والطرق السياقية الأمثل لمعالجتها.
 - ◆ وضع استراتيجيات لتنمية القدرات البشرية عبر القطاعات وضمونها، وتطوير آليات المراقبة والتقييم والمحاسبة التي تضمن عدم التمييز الجنساني في أماكن العمل أو خلال تقديم الخدمات.
 - ◆ وضع خطط استراتيجية لتطوير أنظمة الإحالة والاستجابة والحماية المقدمة للناجيات في الأنظمة الصحية.

توصيات للمنظمات النسائية والنسوية، ومنظمات المجتمع المدني السوري، المؤسسات الإغاثية، والأنظمة الحكومية البديلة

- ◆ إعادة تصور علاقات القوى في بنى جميع المؤسسات، ودراسة تأثير علاقات القوة على وصول النساء للحماية والمصادر في أماكن العمل.
- ◆ تطبيق سياسة عدم التهاون مع أي انتهاكات لسياسات الحماية، والتأكد من أن الإدارة العليا في جميع المؤسسات تعمل على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحويل السياسات إلى أفعال على أرض الواقع.
- ◆ تطوير استراتيجيات تضمن التعاون والتنسيق بين المنظمات التي تقودها النساء وجميع المنظمات التي تعمل في قطاع الحماية، لضمان عملية تغيير إيجابي شامل للمجتمع ككل.

- ◆ التنسيق بين مختلف القطاعات، والتركيز على أهمية الشراكات والمبادرات التي تجمع المنظمات النسوية ببقية المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني. تطوير مبادرات محلية مبتكرة تربط العمل الإنساني والمدني باحتياجات النساء والفتيات، من أجل تحسين الاستجابات وتقليل حواجز الوصول. مشاركة التقييمات المتعلقة بالفجوات والمخاطر المحتملة على النساء والفتيات.
- ◆ المناصرة ودعم جميع القطاعات الخدمية، لاسيما القطاعين التعليمي والطبي، وتطوير آليات المحاسبة ونظام الإحالة بين القطاع الطبي والمنظمات التي تقدم خدمات وأنشطة الحماية والوقاية.
- ◆ دعم المساحات الآمنة كهدف استراتيجي لحماية النساء داخل وخارج بيئات العمل.
- ◆ التركيز على الأهمية الكبيرة للمساحات الآمنة والاستثمار فيها، لما تقدمه من فرص للدعم والدمج المجتمعي وتطوير فرص الحماية المجتمعية وتطوير المهارات والتعلم وإنشاء منصات لتبادل الخبرات.
- ◆ دعم مبادرات التضامن والتنسيق، ومساندة البنى الديمقراطية المحلية النسوية بما يتجاوز العون المادي.